

أداء الأسواق فى ظل الأزمة المالية العالمية



www.eip.gov.eg

تقرير شهرى يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار- مجلس الوزراء المصرى

هيئة التحرير

أ.د. ماجد عثمان

رئيس المركز

أ.د. حسين عبد العزيز

مستشار المركز

أ. محمد رمضان

المدير التنفيذي للمركز

إشراف

د. أشرف شاهين

نائب مدير إدارة إتاحة المعلومات

فريق العمل البحثي

أ. شاهيناز أبو السعود

أ. إيمان رفعت

أ. عفاف يحيى

المراجعة

أ. مصطفى حسان

أ. شيماء علي متولي

تقارير معلوماتية

يقوم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري بإصدار التقارير المعلوماتية بشكل دوري، ويتناول كل تقرير موضوعا من الموضوعات التي تهتم المجتمع المصري، ويهدف المركز من خلال إصدار هذه التقارير إلى إلقاء الضوء على الجوانب المختلفة المحيطة بموضوع التقرير، من خلال الإشارة إلى المعلومات الأساسية التي تسمح بمناقشة الموضوع بحيادية، انطلاقا من أهمية أن يتم تناول القضايا العامة بشكل متكامل، وعلى نحو يستند على القرائن والمعلومات المؤتقة.

ويأمل المركز أن تسهم هذه السلسلة من التقارير في عرض صورة متكاملة عن القضية - محل الدراسة - أمام صانع القرار والمجتمع، مما يساعد في إثراء صياغة السياسات العامة، وإضافة قدر أكبر من الموضوعية عند مناقشة القضايا العامة في إطار من المصداقية والشفافية.

المحتويات

٢	مقدمّة.....
٣	حقائق هامة
٤	القسم الأول: الأسواق العالمية فى ظل الأزمة.....
١١	القسم الثانى: تأثير الأزمة على مصر
١٦	القسم الثالث: سياسات الحكومات تجاه الأزمة.....



مقدمة



أدى تعثر ملايين المقترضين للحصول على مساكن وعقارات بنظام الرهن العقاري فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ٢٠٠٧ إلى حدوث الأزمة المالية التى ظهرت بوادرها فى منتصف سبتمبر ٢٠٠٨.

وهو ما جعل الاقتصاد الأمريكى يهتز بشكل قوى، مما أثر بدوره على الأسواق والاقتصادات الأوروبية والعالمية ككل، ونتيجة لذلك انهارت العديد من المؤسسات المالية الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية والعالم.

ولم تفلح مئات المليارات من الدولارات التى ضُخت فى أسواق المال العالمية فى وضع حد لأزمة الرهون العقارية التى تطورت إلى أزمة مالية عالمية، لم يُخف الكثير من المسؤولين مخاوفهم من أن تطيح هذه الأزمة بنظم اقتصادية عالمية وأن تصل تداعياتها إلى الكثير من دول العالم.

ويعتبر منتصف شهر سبتمبر ٢٠٠٨ هو نقطة تفجر الأزمة المالية فى الولايات المتحدة حيث اعتبر المحللون الاقتصاديون والسياسيون بداية الأسبوع الثالث من هذا الشهر أسبوعاً دامياً وتاريخياً للاقتصاد الأمريكى الذى انهارت فيه مؤسسات مالية ضخمة مثل بنك ليمان برازرز، بعد سنوات طويلة من النجاح، واضطرت مؤسسات أخرى للاندماج خشية السقوط.

ويستعرض هذا التقرير أداء الأسواق العالمية والعربية والمصرية فى ظل الأزمة الاقتصادية العالمية التى حدثت بنهاية عام ٢٠٠٨، ومدى تأثير هذه الأزمة على أسواق المال، وذلك من خلال ثلاثة أقسام: يتناول القسم الأول تأثير الأزمة على الأسواق العالمية، ويتناول القسم الثانى تأثير الأزمة على سوق المال المصرى، فى حين يتناول القسم الأخير السياسات التى اتخذتها الحكومات المختلفة حتى أبريل ٢٠٠٩ للحد من أثار الأزمة على اقتصادها.

حقائق هامة



- سجّل مؤشر كاك ٤٠ فى البورصة الفرنسية أعلى معدل انخفاض بين مؤشرات بورصات دول اليورو خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩، حيث انخفض بنحو ٤٠,٣٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وانخفض بحوالى ١٢,١٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.
- انخفض مؤشر نيكى فى اليابان خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بنحو ٣٩,٨٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٨، وقد وصل مؤشر نيكى إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٨٢، وذلك خلال مارس ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة العالمية.
- سجّل المؤشر الرئيسى لبورصة دبي أعلى معدل انخفاض بين البورصات العربية الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٨.
- انخفضت قيمة معظم العملات العربية والأجنبية مقابل الدولار الأمريكى الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ مقارنة بكل من الربع المماثل من العام السابق والربع الأخير من عام ٢٠٠٨، ما عدا الين اليابانى والريال السعودى والدينار البحرى حيث ارتفعت قيمتهم أمام الدولار الأمريكى خلال الفترة نفسها.
- أثرت الأزمة المالية العالمية على أسعار الفائدة بجميع دول العالم، حيث اتجهت نحو الانخفاض لتشجيع عمليات الإقراض.
- انخفضت أسعار المعادن ببورصة لندن خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.
- أدت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض الأسعار العالمية لبعض السلع الإستراتيجية مثل: القمح، والقطن، وزيت فول الصويا، والأرز.
- لم تؤثر الأزمة المالية على القطاع المصرفى المصرى نظراً لالتزام البنوك بقواعد الرقابة الخاصة بالبنك المركزى المصرى، كما أن السندات الحكومية التى يتم استثمارها فى الخارج كانت غير مصرفية وتتمتع بأعلى عائد، وأقل مخاطرة ويسهل تحويلها إلى نقد.
- ارتفعت قيمة الجنيه المصرى مقابل كل من اليورو الأوروبى والجنيه الإسترلينى خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ١٠,٧٪ و ٢٥,٤٪ على التوالى مقارنة بمستواه خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٨.
- اتخذت وزارة الاستثمار حزمة من الإجراءات لإصلاح القطاع المالى غير المصرفى منذ عام ٢٠٠٤ وهو ما حد من أثر الأزمة المالية العالمية على مصر.
- سجّل مؤشر EGX 30 تراجعاً خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٦٣,٩٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وانخفض بحوالى ١٨,٣٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.
- سجّل المؤشر العام لسوق المال المصرى تراجعاً خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٦٠,٦٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، كما انخفض بنحو ١٨,٥٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.
- تراجعت قيمة الأوراق المالية المتداولة بالدولار الأمريكى خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٩٢,٢٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، و انخفضت بنحو ٧,٨٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.



القسم الأول الأسواق العالمية فى ظل الأزمة

تعدُّ الأزمة المالية العالمية التي تفجرت عام ٢٠٠٨ من أقوى الأزمات التي تعرَّض لها العالم بعد أزمة "الكساد الكبير" Great Depression عام ١٩٢٩ - والتي تُعدُّ أشهر الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي وأقواها أثرا، إذ تسببت فى خسائر مالية كبيرة. ونستعرض فى هذا القسم أسباب الأزمة الحالية، وأهم مؤشرات قياس أداء الاقتصاد العالمي، ومؤشرات أداء البورصات، وأسعار صرف العملات مقابل الدولار الأمريكى، واتجاهات أسعار الفائدة، وتحليل لاتجاهات أسعار أهم السلع الزراعية والمعادن.

١. تطور الأزمات المالية على مستوى العالم

بالرغم من صعوبة الأزمة المالية الحالية وتأثيراتها والخسائر التي نتجت عنها، فإن الأزمات المالية ليست ظاهرة حديثة، وإنما هي ظاهرة قديمة نسبيا، ولكنها أخذت فى الاتساع والتسارع منذ انهيار نظام أسعار الصرف الثابتة والذي كان قائما وفقا لاتفاقية "بريتون وودز"، والدخول فى مرحلة التعويم الجماعي للعملات بعد أن تخلت الدول الصناعية الكبرى نهائيا عن هذا النظام، وفقا لاتفاقية جامايكا ١٩٧٦، فمنذ ذلك التاريخ تعرض النظام المالي إلى عدة أزمات.

تطور الأزمات المالية وطبيعتها خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠٠٧)

(أزمة)

الفترة	مصرفية	سعر الصرف	دين عام	أزمة مزدوجة*	أزمة ثلاثية*
١٩٨٠ - ١٩٧٠	٧	٥٣	١٠	٣	٠
١٩٩٠ - ١٩٨١	٤٣	١٣٥	٤١	١١	٤
٢٠٠٠ - ١٩٩١	٦٩	١١٧	٥	٢٥	٣
٢٠٠٧ - ٢٠٠١	٥	٢١	٨	٣	٣
الإجمالي	١٢٤	٣٢٦	٦٤	٤٢	١٠

* الأزمة المزدوجة هي أزمة مصرفية يليها أو يسبقها أزمة في سعر الصرف، أما الأزمة الثلاثية فهي أزمة مصرفية يليها أو يسبقها أزمة في سعر الصرف وأيضا يليها أو يسبقها أزمة في الدين العام.

المصدر: صندوق النقد الدولي، ورقة عمل "Systematic Banking Crises: a New Database"، نوفمبر ٢٠٠٨.

لا يمكن اعتبار الأزمة الحالية جزءا من سلسلة الأزمات السابقة، بل إن هذه الأزمة أعقد وأعمق من ذلك بكثير، وخاصة أن مركز هذه الأزمة هو الولايات المتحدة الأمريكية ذات الثقل الكبير فى الاقتصاد العالمي، نظرا لكونها أكبر اقتصاد فى العالم من حيث الناتج، وأيضا أضخم سوق مالي.

وجدير بالذكر أن هذه الأزمات قد أصبحت تكلف الجهاز المصرفي خسائر مالية كبيرة، حيث تبلغ تقديرات خسائر الأزمة المالية الحالية حتى نهاية عام ٢٠٠٨ نحو ٥٠ تريليون دولار أمريكي.

٢. أهم أسباب الأزمة المالية العالمية

بدأت بوادر الأزمة الحالية منذ أغسطس ٢٠٠٧ حينما أدَّى تدهور الائتمان فى السوق الأمريكى نتيجة لعدم سداد القروض العقارية عالية المخاطر إلى وقوع أزمة سيولة كبرى فى أسواق التمويل الأجل بين البنوك، وفى هذه الفترة تدخلت البنوك المركزية الرئيسية بالعديد من الإجراءات لتوفير السيولة للمؤسسات المتعثرة.

وعلى الرغم من أن الأزمة الحالية جاءت بدايتها كأزمة مصرفية ومالية، إلا أنها امتدت بآثارها إلى الكثير من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهو ما أثر بدوره على أسواق المال العالمية فى الآونة الأخيرة، منذ اندلاع الأزمة وتحديدًا منذ الخامس عشر من سبتمبر عام ٢٠٠٨، والذي مثل لحظة تاريخية فى تاريخ الاقتصاد الأمريكى، وفى النظام المالي العالمي ككل، وفيما يلي نعرض أهم أسباب هذه الأزمة:

١. زيادة القروض العقارية: ويرجع السبب الرئيسى للأزمة إلى زيادة القروض العقارية التي تسببت فيها السياسة الأمريكية التي قامت على أساس تمكين كل أسرة أمريكية من ملكية منزل.
٢. التوسع فى عمليات التوريق: وهي تعني قيام البنوك بتحويل ضمانات القروض التي تقدمها إلى أوراق مالية تحصل بها على قروض جديدة.
٣. التوسع فى عملية البيع على المكشوف: حيث يقوم مستثمر ما - يتوقع هبوط الأسعار فى السوق - ببيع أسهم أو سندات أو عملات أو سلع ليست بحيازته، أملا فى شرائها بأقل من سعر بيعها قبل موعد تسليمها، وبالتالي يجني الأرباح، وهي عملية تتسم بدرجة كبيرة من المخاطرة.
٤. ارتفاع مستوى الاستهلاك الأمريكى وتمويله من الخارج.
٥. فقدان الثقة فى الاقتصاد الأمريكى.

٢. أهم أسباب الأزمة المالية العالمية (تابع)

٢. أهم مؤشرات قياس أداء الاقتصاد العالمي

مراحل الأزمة المالية العالمية
خلال الفترة (فبراير ٢٠٠٧ - سبتمبر ٢٠٠٨)

تطور متوسط معدل النمو السنوي لبعض مؤشرات الاقتصاد العالمي
خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٣)

الفترة	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي	سعر الفائدة الحقيقي طويل الأجل	الدين الخارجي*	خدمة الدين الخارجي*
١٩٩٧ - ١٩٩٠	٢,٩	٤,٠	٣٤,٢	٤,٦
١٩٩٨ - ٢٠٠٥	٣,٦	٢,٤	٣٥,٨	٦,٣
٢٠٠٦	٥,١	١,٧	٢٦,٦	٥,٨
٢٠٠٧	٥,٢	٢,٠	٢٦,٩	٤,٨
٢٠٠٨*	٣,٤	٠,٤	٢٤,٢	٤,١
٢٠٠٩*	٠,٥	١,٨	٢٣,٨	٤,٠
٢٠١٠ - ٢٠١٣**	٣,٠	٢,٨	٢٣,٥	٤,٠

* نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الصاعدة والنامية. ** متوقع *** متوقع عام ٢٠١٠
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠٠٨ وتحديث يناير ٢٠٠٩.

تطور معدلات نمو التجارة العالمية
خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

الفترة	الصادرات المتقدمة*	الصادرات الصاعدة والنامية*	الواردات المتقدمة*	الواردات الصاعدة والنامية*
١٩٩٧ - ١٩٩٠	٦,٩	٨,٣	٦,٢	٨,٠
١٩٩٨ - ٢٠٠٥	٥,٢	٨,٤	٦,٠	٧,٧
٢٠٠٦	٨,٤	١١,٠	٧,٥	١٤,٧
٢٠٠٧	٥,٩	٩,٦	٤,٥	١٤,٥
٢٠٠٨	٣,١	٥,٦	١,٥	١٠,٤
٢٠٠٩*	٣,٧-	٠,٨-	٣,١-	٢,٢-
٢٠١٠*	٢,١	٥,٤	١,٩	٥,٨

* الاقتصادات المتقدمة: الولايات المتحدة الأمريكية، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة، كندا، وبقية الدول المتقدمة - الاقتصادات الصاعدة والنامية: إجمالي إفريقيا، روسيا، الصين، الهند، مجموعة الآسيان، الشرق الأوسط، البرازيل، المكسيك. ** متوقع
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠٠٨ وتحديث يناير ٢٠٠٩.

تطور معدلات التضخم السنوية
خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

الفترة	الاقتصادات المتقدمة*	الاقتصادات الصاعدة والنامية*
١٩٩٧ - ١٩٩٠	٣,٤	٦٢,٩
١٩٩٨ - ٢٠٠٥	١,٩	٨,٣
٢٠٠٦	٢,٤	٥,٤
٢٠٠٧	٢,١	٦,٤
٢٠٠٨	٣,٥	٩,٢
٢٠٠٩*	٠,٣	٥,٨
٢٠١٠*	٠,٨	٥,٠

* الاقتصادات المتقدمة: الولايات المتحدة الأمريكية، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة، كندا، وبقية الدول المتقدمة - الاقتصادات الصاعدة والنامية: إجمالي إفريقيا، روسيا، الصين، الهند، مجموعة الآسيان، الشرق الأوسط، البرازيل، المكسيك. ** متوقع
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠٠٨ وتحديث يناير ٢٠٠٩.

التاريخ	الحدث
فبراير ٢٠٠٧	عدم تسديد قروض الرهن العقاري
أغسطس ٢٠٠٧	البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والمصارف المركزية تتدخل لدعم السيولة.
أكتوبر ٢٠٠٧	انخفاض أسعار أسهم عدة مصارف كبرى بسبب أزمة الرهن العقاري
يناير ٢٠٠٨	بنك الاحتياطي الفيدرالي يخفض معدل فائدته ثلاثة أرباع نقطة مئوية ليصل إلى ٣,٥٪.
١٧ فبراير ٢٠٠٨	الحكومة البريطانية تؤمّن بنك "نورثون روك"
مارس ٢٠٠٨	"جي بي مورجان تشيز" يعلن عن شراء بنك الأعمال الأمريكي بيرستينز بسعر متدن.
أبريل ٢٠٠٨	بنك الاحتياطي الفيدرالي يخفض سعر الفائدة ليصل إلى ٢٪ بنهاية أبريل ٢٠٠٨.
٧ سبتمبر ٢٠٠٨	وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال التسليف العقاري "فريدي ماك" و "فاني ماي" تحت الوصاية
١٥ سبتمبر ٢٠٠٨	إعلان بنك الأعمال "ليمان براذرز" إفلاسه، وإعلان بنك "أوف أمريكا" شراء بنك "ميريل لينش".
١٦ سبتمبر ٢٠٠٨	بنك الاحتياطي الفيدرالي والحكومة الأمريكية تؤمّمان أكبر مجموعة تأمين في العالم "إيه آي جي" ومنحها مساعدة مالية بقيمة ٨٥ مليار دولار.
١٧ سبتمبر ٢٠٠٨	البورصات العالمية تواصل تدهورها، وتكثف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
١٨ سبتمبر ٢٠٠٨	البنك البريطاني "لويدي تى أس بي" يشتري منافسه "أنش بي أو أس" المهتد بالإفلاس.
٢٦ سبتمبر ٢٠٠٨	انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
٢٨ سبتمبر ٢٠٠٨	خطة الانقاذ الأمريكية موضع اتفاق بالكونجرس، وتأميم بنك "برادفورد بينغلي" في بريطانيا.
٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨	مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الانقاذ، وبورصة وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة.

المصدر: موسوعة ويكيبيديا.

بالرغم من أن الأزمة المالية العالمية قد بدأت منذ فبراير ٢٠٠٧، إلا أن يوم ١٥ سبتمبر ٢٠٠٨ كان هو بداية تفجر هذه الأزمة عالميا عندما تم إعلان إفلاس بنك "ليمان براذرز" قبل أن تفتح الأسواق المالية أبوابها.

٤. مؤشرات أداء البورصات

٤.١ مؤشرات البورصة فى الولايات المتحدة الأمريكية

مؤشر دو جونز للصناعة يتكون من أسهم ٣٠ شركة صناعية، ويُعد المؤشر الرئيسي لبورصة وول ستريت الأمريكية، ويقيس حوالى ٢٤٪ من السوق الأمريكي، وقد انخفض هذا المؤشر متأثراً بالأزمة المالية خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٣٧,٤٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالى ١١,٦٪ مقارنة بالربع الأخير عام ٢٠٠٨.

مؤشر ناسداك يتكون من كل الأسهم المحلية والدولية المسجلة ببورصة ناسداك، وتعكس قيمة المؤشر القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة من إجمالي عدد الأسهم المسجلة، وقد انخفض مؤشر ناسداك خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٣٦,٥٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبنحو ٧,٥٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

٤.٢ مؤشرات البورصات لدول الاتحاد الأوروبي

مؤشر فاينانشيال تايمز هو مؤشر يعكس أداء أكبر ١٠٠ شركة فى المملكة المتحدة، ويعكس المؤشر حوالى ٨٢,٤٪ من إجمالي سوق المملكة المتحدة، وقد انخفض المؤشر خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٣١,٢٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالى ٤,٧٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

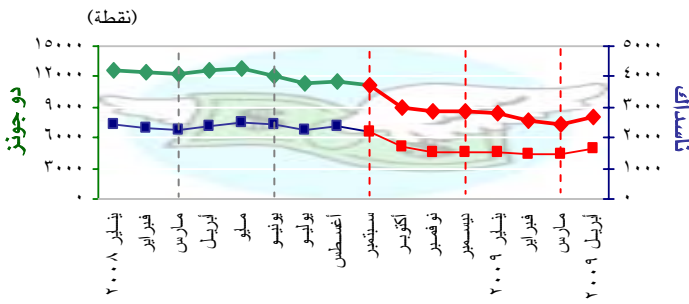
مؤشر كاك ٤٠ هو مؤشر يعكس أداء أعلى ٤٠ شركة من حيث القيمة، من أهم ١٠٠ شركة فى البورصة الفرنسية، وقد انخفض المؤشر متأثراً بالأزمة المالية العالمية خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٤٠,٣٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبنحو ١٢,١٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

مؤشر أى بى إسباني يعكس الأداء اليومي لأهم ٣٥ سهماً إسبانيا يتم التداول عليها بسوق المال، وقد انخفض المؤشر خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٣٩,٢٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالى ١١,٦٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

مؤشر داكس الألماني يعكس قيمة الأسهم المتداولة لأكثر ٣٠ مؤسسة ألمانية فى بورصة فرانكفورت، وقد انخفض المؤشر خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٣٨,٦٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالى ١١٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

تطور مؤشري دو جونز وناسداك

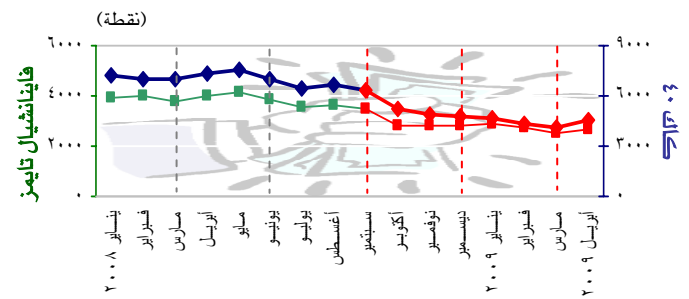
خلال الفترة (يناير ٢٠٠٨ - أبريل ٢٠٠٩)



المصدر: بورصة وول ستريت.

تطور مؤشري فاينانشيال تايمز وكاك ٤٠

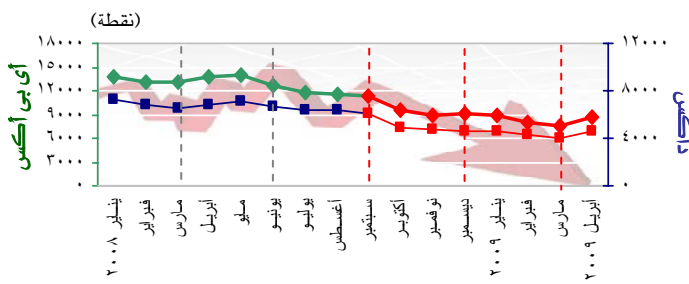
خلال الفترة (يناير ٢٠٠٨ - أبريل ٢٠٠٩)



المصدر: مؤسسة فاينانشيال تايمز.

تطور مؤشري أى بى إسباني وداكس الألماني

خلال الفترة (يناير ٢٠٠٨ - أبريل ٢٠٠٩)



المصدر: مؤسسة فاينانشيال تايمز.

من المتوقع أن ينخفض معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي على مستوى العالم إلى ٣٪ فى عام ٢٠٠٩ مقارنة بحوالى ٣,٩٪ و ٥٪ فى عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧ على التوالي.

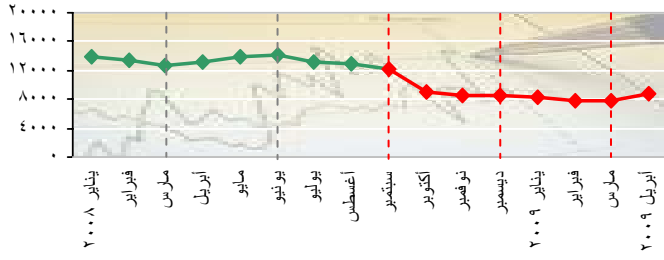
انخفض الناتج المحلي الإجمالي فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأخير (أكتوبر - ديسمبر) من عام ٢٠٠٨ بنسبة ٠,٨٪ مقارنة بمستواه خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٧، كما انخفض فى بريطانيا بنسبة ١,٩٪، وانخفض فى منطقة اليورو بنسبة ١,٣٪ خلال الفترة نفسها.

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمى، أكتوبر ٢٠٠٨ - مجلة الإيكونوميست (أعداد متفرقة).

تطور مؤشر نيكى

خلال الفترة (يناير ٢٠٠٨ - أبريل ٢٠٠٩)

(نقطة)

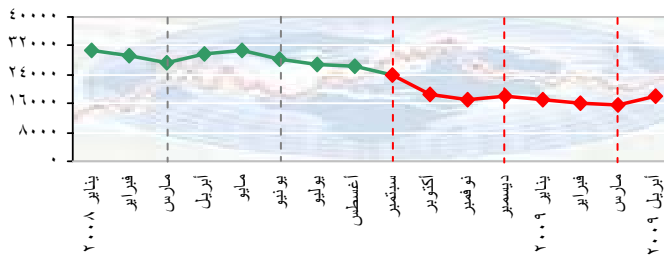


المصدر: بورصة طوكيو.

تطور مؤشر ستاندرد أند بورز هونج كونج

خلال الفترة (يناير ٢٠٠٨ - أبريل ٢٠٠٩)

(نقطة)

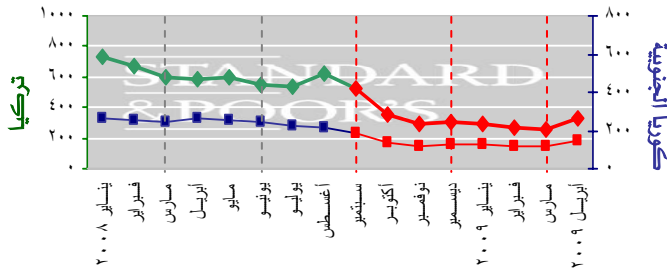


المصدر: بورصة هونج كونج.

تطور مؤشر ستاندرد أند بورز لللدول الناشئة

خلال الفترة (يناير ٢٠٠٨ - أبريل ٢٠٠٩)

(نقطة)



المصدر: مؤسسة ستاندرد أند بورز

■ انخفض مؤشر نيكى إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٨٢ وذلك خلال شهر مارس ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة العالمية.

٣.٤ مؤشرات البورصات فى الدول الآسيوية

■ مؤشر نيكى هو مؤشر بورصة طوكيو، وتعكس قيمة المؤشر الأداء العام لسوق المال الياباني، وقد انخفض مؤشر نيكى خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بنحو ٣٩,٨% مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالي ٨,١% مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

■ مؤشر ستاندرد أند بورز هونج كونج هو مؤشر تم تأسيسه بالتعاون بين مؤسسة ستاندرد أند بورز وبورصة هونج كونج، ويتكون من أهم وأكبر ٢٥ سهماً يتم التداول عليها فى بورصة هونج كونج، وقد انخفض المؤشر خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بنحو ٤٤,٤% مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالي ٨,٧% مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

■ مؤشرات ستاندرد أند بورز للدول الناشئة هي مؤشرات مصممة لقياس العائدات التي يستفيد منها المستثمرون من الاستثمار فى الأسهم والسندات المتاحة قانونياً للمستثمرين الأجانب فى الدول الناشئة ومنها:

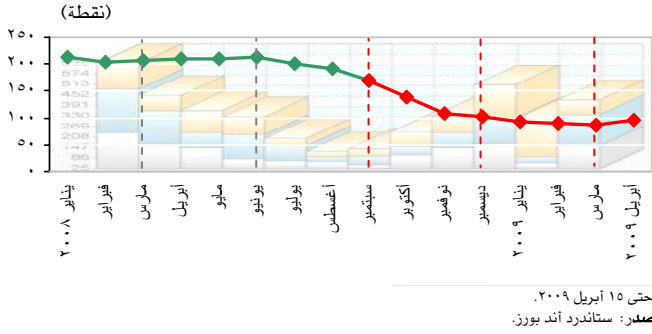
● مؤشر ستاندرد أند بورز تركيا: انخفض هذا المؤشر خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية بنحو ٥٩,١% مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبنحو ١٤,٥% مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

● مؤشر ستاندرد أند بورز ماليزيا: انخفض هذا المؤشر خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بنحو ٤٣,٤% مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالي ٣,٦% مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

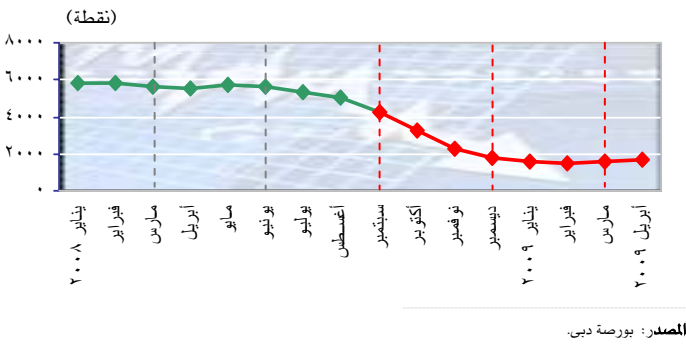
● مؤشر ستاندرد أند بورز كوريا الجنوبية: انخفض المؤشر خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالي ٥٤% مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبنحو ٥,٩% مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.



تطور مؤشر ستاندرد أند بورز العام العربى
خلال الفترة (يناير ٢٠٠٨ - أبريل ٢٠٠٩)*



تطور المؤشر الرئيسى لبورصة دبي
خلال الفترة (يناير ٢٠٠٨ - أبريل ٢٠٠٩)



أثرت الأزمة المالية العالمية على مستوى التشغيل والبطالة على مستوى العالم، حيث ارتفع معدل البطالة على مستوى العالم إلى ٦٪ عام ٢٠٠٨ مقارنة بنسبة ٥,٧٪ فى عام ٢٠٠٧.

أصدرت منظمة العمل الدولية تقريراً يُقدر معدل البطالة فى العالم بحوالى ٧,١٪ عام ٢٠٠٩ بناءً على أسوأ سيناريو.

كما أصدرت منظمة العمل العربية تقريراً يُقدر معدل البطالة فى الوطن العربى بنحو ١٤٪ عام ٢٠٠٩ وهو الأسوأ بين جميع مناطق العالم.

المصدر: منظمة العمل الدولية، تقرير اتجاهات العمالة الدولية، يناير ٢٠٠٩ - موقع منظمة العمل العربية.

أما بالنسبة للبنان فقد انخفض المؤشر الرئيسى لبورصة بيروت خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بنحو ٢٥,٧٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبنحو ١٩,٢٪ مقارنة بالربع

الأخير من عام ٢٠٠٨.

٥٥٨	١٥٤١	٩٤٥	٦١١	٥٥٨	٦٦٦
-٤٥٩	٣٠٨٨٦	٦٦٦	٦٨٧	٦٤٥	٦٨٢
-٥٦١	٢٦٣٢١	٦٧٢	٦٧٥	٦٥٥	٦٢٥
١٤٥٠	١٤٢٩٤	٧٤٢	٦٧٥	٦٥٥	٦٢٥
١٤٥٠	١٤٢٩٤	٧٤٢	٦٧٥	٦٥٥	٦٢٥
١٤٥٠	١٤٢٩٤	٧٤٢	٦٧٥	٦٥٥	٦٢٥
١٤٥٠	١٤٢٩٤	٧٤٢	٦٧٥	٦٥٥	٦٢٥
١٤٥٠	١٤٢٩٤	٧٤٢	٦٧٥	٦٥٥	٦٢٥
١٤٥٠	١٤٢٩٤	٧٤٢	٦٧٥	٦٥٥	٦٢٥
١٤٥٠	١٤٢٩٤	٧٤٢	٦٧٥	٦٥٥	٦٢٥

٤.٤ مؤشرات البورصات فى الدول العربية

أصدرت ستاندرد أند بورز مجموعة من المؤشرات يتم حسابها وفقاً للشريعة الإسلامية*، ومن هذه المؤشرات "مؤشر ستاندرد أند بورز العام العربى" ويتضمن أسهم مجموعة شركات لدول (البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، قطر، السعودية، تونس، الإمارات)، وقد انخفض هذا المؤشر خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٥٧٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالى ٢٣,٢٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

سجل المؤشر الرئيسى لبورصة السعودية انخفاضاً خلال الربع الأول (يناير - مارس) عام ٢٠٠٩ بنحو ٥٢,٦٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالى ١٢,٤٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

كما انخفض المؤشر الرئيسى لبورصة الكويت خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بنحو ٢٨,٥٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبنحو ٥٠,٦٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

وبالنسبة للإمارات العربية المتحدة فقد انخفض المؤشر الرئيسى لبورصة دبي خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٧٣٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبنحو ٣٧,٦٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

وبالنسبة لعُمان انخفض المؤشر الرئيسى لبورصة مسقط خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٥٠,٨٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالى ٢٤,٣٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

وبالنسبة للبحرين انخفض المؤشر الرئيسى لبورصة البحرين خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٤٢٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالى ٢١,٩٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

ارتفع المؤشر الرئيسى لبورصة تونس خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بنحو ١٣,١٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، كما ارتفع المؤشر بنحو ٠,٢٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

* يتم حساب هذه المؤشرات وفقاً للشريعة الإسلامية ويتم استبعاد المعاملات فى مجموعة من الأنشطة وهى: الدعاية والإعلان، ماعدا الصحف، الكحوليات، المعاملات المالية المخالفة للشريعة الإسلامية، القمار، لحم الخنزير، التبغ، المعاملات بالذهب والفضة.

متوسط أسعار صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي



(وحدة عملة / دولار أمريكي)

العملة	(يناير - مارس) ٢٠٠٨	(أكتوبر - ديسمبر) ٢٠٠٨	(يناير - مارس) ٢٠٠٩
اليورو	٠,٦٦٨	٠,٧٦٠	٠,٧٦٥
الجنيه الإسترليني	٠,٥٠٦	٠,٦٣٨	٠,٦٩٦
الدرهم المغربي	٧,٦٧٤	٨,٥١٢	٨,٥٦٣
دينار تونسي	١,٢٢٠	١,٣٦٨	١,٤١٧
درهم إماراتي	٣,٦٧٣	٣,٦٧٤	٣,٦٧٤
دينار كويتي	٠,٢٧٣	٠,٢٧٣	٠,٢٩٢
دينار بحريني	٠,٣٧٨	٠,٣٨٠	٠,٣٨٠
ريال عماني	٠,٣٨٦	٠,٣٨٧	٠,٣٨٧
ريال سعودي	٣,٧٥٥	٣,٧٥٨	٣,٧٥٥
ليرة تركي	١,٢٠٧	١,٥٢٩	١,٦٥٨
دولار هونج كونج	٧,٧٩٥	٧,٧٥٥	٧,٧٥٥
رينجت ماليزي	٣,٢٣٢	٣,٥٦٣	٣,٦٣٢
ين ياباني	١٠٥,٤٢١	٩٦,٢٨٧	٩٣,٥١٠

المصدر: شركة Oanda.

تطور أسعار الفائدة على الإقراض لقطاع الأعمال

الدولة	(يناير - مارس) ٢٠٠٨	(أكتوبر - ديسمبر) ٢٠٠٨	(يناير - مارس) ٢٠٠٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٦,٢٤	٤,٠٥	٣,٢٥
المملكة المتحدة	٥,٣٥	٣,٣٣	١,٠٩
ألمانيا	٥,٠	٣,٦٧	٢,٨٣
فرنسا	٥,٢٥	٣,٩٠	٢,٧٥

المصدر: البنك المركزي الألماني - البنك المركزي الفرنسي - وكالة رويترز للأخبار.

تُعد أسعار الفائدة من أهم أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية للتحكم في عرض النقد المتداول من خلال تغيير سعرها صعودا وهبوطا على المدى المتوسط، ورفع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض عمليات الاقتراض، وبالتالي انخفاض نسبة السيولة في السوق المحلية مما يؤدي إلى خفض معدل التضخم.

٥. أسعار صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي

انخفضت قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالي ١٤,٥٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالي ٠,٧٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالي ٣٧,٥٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبنحو ٩,١٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

انخفضت قيمة الينغيت الماليزي مقابل الدولار الأمريكي خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالي ١٢,٤٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبنحو ١,٩٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

ارتفعت قيمة الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالي ١١,٣٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبنحو ٢,٩٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.



٦. اتجاهات أسعار الفائدة

أدت الأزمة المالية العالمية إلى تخفيض العديد من الدول لأسعار الفائدة على الإقراض لقطاع الأعمال لديها وذلك لتشجيع الإقراض، فقد انخفض سعر الإقراض لدى البنوك الأمريكية خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالي ٣٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبنسبة ٠,٨٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

انخفضت أسعار الفائدة في المملكة المتحدة خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالي ٤,٣٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبنسبة ٢,٢٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

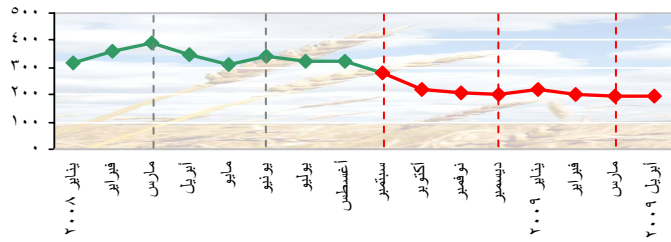
انخفضت أسعار الفائدة في ألمانيا خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بنحو ٢,٢٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالي ٠,٨٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

انخفضت أسعار الفائدة في فرنسا خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بنسبة ١,٥٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالي ١,٢٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

تطور أسعار القمح*

خلال الفترة (يناير ٢٠٠٨ - أبريل ٢٠٠٩)

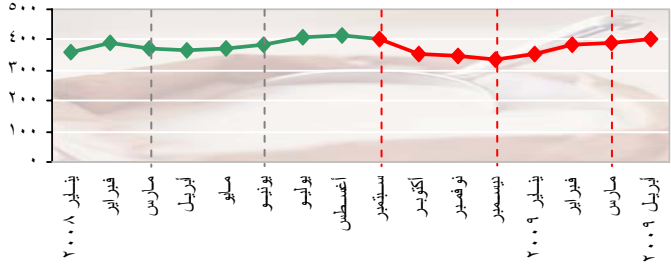
(دولار/ طن)

* القمح الأحمر اللين ببورصة شيكاغو.
المصدر: وكالة رويترز للأخبار.

تطور أسعار السكر*

خلال الفترة (يناير ٢٠٠٨ - أبريل ٢٠٠٩)

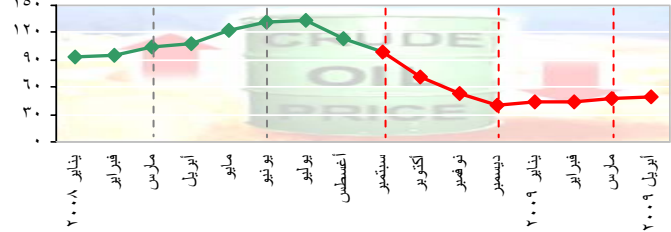
(دولار/ طن)

* السكر البلورى المصفى المستخرج من قصب السكر أو بنجر السكر (Sugar # 5).
المصدر: وكالة رويترز للأخبار.

تطور أسعار خام برنت

خلال الفترة (يناير ٢٠٠٨ - أبريل ٢٠٠٩)

(دولار/ برميل)

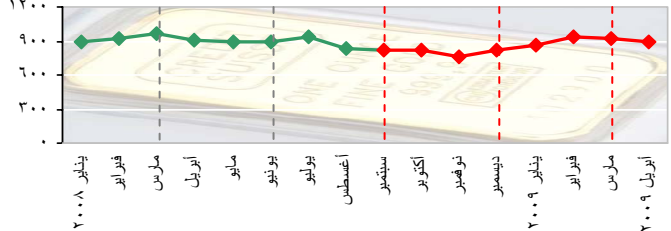


المصدر: بورصة لندن - وكالة رويترز للأخبار.

تطور أسعار الذهب

خلال الفترة (يناير ٢٠٠٨ - أبريل ٢٠٠٩)

(دولار/ أوقية)



المصدر: بورصة لندن - وكالة رويترز للأخبار.

٧. أسعار أهم السلع الزراعية فى البورصات العالمية

انخفضت أسعار القمح فى بورصة شيكاغو خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بنحو ٤٢,٥% مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبنحو ٣,٣% مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

ارتفعت أسعار السكر فى بورصة لندن خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ١% مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالى ٩,٧% مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

انخفضت أسعار زيت فول الصويا فى بورصة لندن خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بنحو ٤٤,٥% مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالى ٥,٨% مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

انخفضت أسعار الأرز فى بورصة شيكاغو خلال الربع الأول (يناير - ديسمبر) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٢٠,٨% مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالى ١٧,٧% مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

انخفضت أسعار القطن فى بورصة شيكاغو خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٤٥% مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالى ٦,٣% مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

٨. أسعار البترول وأهم المعادن فى البورصات العالمية

انخفضت أسعار خام برنت خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بنحو ٥٤,٢% مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالى ١٩,٥% مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

انخفضت أسعار الذهب خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بنحو ٢% مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، بينما ارتفعت أسعار الذهب بنحو ١٣,٧% مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

انخفضت أسعار الفضة خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٢٨,٤% مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، بينما ارتفعت بحوالى ٢٣,٤% مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

انخفضت أسعار النحاس خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٥٥,١% مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبنحو ١٦,٣% مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

انخفضت أسعار الألومونيوم خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بنحو ٤٧,٢% مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبنحو ٢٤% مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.



القسم الثانى تأثير الأزمة على مصر

تأثرت مصر - شأنها شأن كثير من الدول - بالأزمة المالية العالمية التى بدأت فى الولايات المتحدة الأمريكية، ووصلت تبعاتها إلى اقتصادات أوروبا وآسيا. وفى هذا القسم نُلقى الضوء على تطور أداء مؤشرات الاقتصاد المصرى، وأداء القطاع المصرفى المصرى، ونتناول بالتفصيل أداء أهم مؤشرات البورصة المصرية، وحركة التداول فى البورصة، وأسعار صرف الجنيه المصرى مقابل أهم العملات.

١. تطور أداء مؤشرات الاقتصاد المصرى

تطور معدلات النمو السنوية للموارد والاستخدامات (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧)
خلال الفترة (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠٠٧ إلى (أكتوبر - ديسمبر) ٢٠٠٨

(%)

الفترة	استهلاك عائلي	استهلاك حكومي	استثمار ومخزون	صادرات	واردات	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	صافي ضرائب غير مباشرة	الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج
(أكتوبر - ديسمبر) ٢٠٠٧	٥,٩٢	١,٩٦	١٦,١	٣٥,٧٦	٢٩,٤٣	٧,٨١	٤,٩٤	٧,٩٤
(يناير - مارس) ٢٠٠٨	٤,٥٦	٢,٥	١٣,٣٨	٣٧,٢٩	٢٨,٥٥	٧,٤٢	٨,٤٣	٧,٣٧
(أبريل - يونيو) ٢٠٠٨	٧,٥٦	٢,٧٣	١٣,٥٣	٢٥,٨٩	٣٠,٠٧	٦,٧٦	٥,٩٤	٦,٨٠
إجمالي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥,٧٣	٢,١٣	١٥,٤٥	٢٨,٧٦	٢٦,٢٩	٧,١٦	٦,٦٩	٧,١٨
(يوليو - سبتمبر) ٢٠٠٨	٦,٠٢	٥,٣٨	١,٣٣	١٥,١٤	١٣,٠٩	٥,٦٥	٤,٧١	٥,٦٩
(أكتوبر - ديسمبر) ٢٠٠٨	٤,٦٩	٥,٧٧	٣,٣٦	١٥,٢١-	١٠,٧١-	٣,٩٠	٤,٧١	٣,٨٦

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية.

معدل البطالة

خلال الفترة (يوليو ٢٠٠٧ - ديسمبر ٢٠٠٨)

معدل البطالة (%)	الفترة
٨,٩	(يوليو - سبتمبر) ٢٠٠٧
٩,١	(أكتوبر - ديسمبر) ٢٠٠٧
٩,٠	(يناير - مارس) ٢٠٠٨
٨,٤	(أبريل - يونيو) ٢٠٠٨
٨,٦	(يوليو - سبتمبر) ٢٠٠٨
٨,٨	(أكتوبر - ديسمبر) ٢٠٠٨

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

■ حقق معدل النمو الحقيقى للناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا خلال

العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ حيث بلغ حوالي ٧,٢٪ مقابل ٧,١٪ خلال

عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و٦,٨٪ خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

■ أتجه معدل البطالة إلى الارتفاع فى الربع الرابع من عام ٢٠٠٨،

حيث بلغ ٨,٨٪ مقابل ٨,٦٪ فى الربع السابق عليه من العام نفسه،

بينما انخفض بنسبة ٠,٣٪ مقارنة بالربع نفسه من عام ٢٠٠٧.

٢. أداء القطاع المصرفى

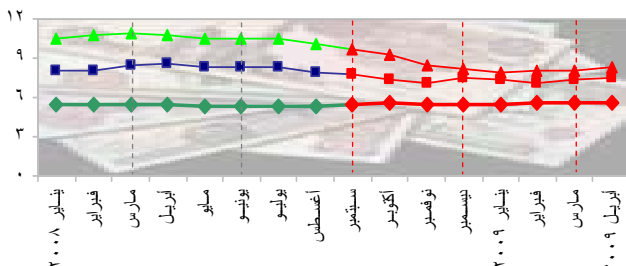
- تحقيق معدل مستهدف للتضخم عن طريق إدارة أسعار الفائدة قصيرة الأجل، أخذاً فى الاعتبار تطورات الائتمان والمعروض النقدي.
- لمواجهة ارتفاع معدلات التضخم قام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة للإيداع والإقراض لليلة واحدة لديه ليصل إلى ١١,٥٪، و١٣,٥٪ على التوالى فى يناير ٢٠٠٩، وفى فبراير ٢٠٠٩ قرر البنك المركزي خفض سعر الفائدة للإيداع والإقراض لليلة واحدة لديه لتصل إلى ١٠,٥٪، و١٢,٥٪ على التوالى، وقرر تخفيض الأسعار مرة ثانية فى مارس ٢٠٠٩ ليصبح ١٠٪ و١٢٪ على التوالى وذلك تشجيعاً للاستثمار.
- إعفاء البنوك التي تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطي البالغة ١٤٪، وذلك فى حدود ما يتم منحه منها اعتباراً من يناير ٢٠٠٩.

٢.١ أسعار صرف الجنيه المصري مقابل العملات

- ارتفعت قيمة الجنيه المصري مقابل اليورو خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالي ١٠,٧٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، بينما انخفضت قيمته بنحو ٠,٤٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.
- ارتفعت قيمة الجنيه المصري مقابل الجنيه الإسترليني خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بنحو ٢٥,٤٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبنحو ٨,٥٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.
- انخفضت قيمة الجنيه المصري مقابل كلٍّ من الدولار الأمريكي والين الياباني خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بنحو ١,٦٪ و١٣,٣٪ مقارنة بمستواها خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٨، كما انخفضت قيمته مقابل كلٍّ من الدولار الأمريكي والين الياباني بنحو ٠,٨٪ و٣,٨٪ مقارنة بقيمته خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

تطور أسعار صرف الجنيه المصري* مقابل العملات خلال الفترة (يناير ٢٠٠٨ - أبريل ٢٠٠٩)

(جنيه مصرى / وحدة عملة)



* المتوسط الشهري لأسعار الشراء - تحويلات المصدر: البنك المركزي المصري

- جاءت الأزمة المالية العالمية بعد أن انتهت الحكومة المصرية من المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح المصرفى والذي ركز على إصلاح وتقوية أوضاع الجهاز المصرفى، والعمل على حل مشكلة الديون المتعثرة بما يحافظ على أموال المودعين من جهة ويعيد الثقة فى المناخ الاستثماري من جهة أخرى. وقد بلغ عدد البنوك العاملة فى مصر ٣٩ بنكا فى نهاية ديسمبر ٢٠٠٨، وتمثل أرصدة الودائع (بخلاف البنك المركزي) نحو ٧٧٦ مليار جنيه.
- وبالتالي لم تؤثر الأزمة المالية على القطاع المصرفى المصري نظرا لالتزام البنوك بقواعد الرقابة الخاصة بالبنك المركزي المصري، كما أن السندات الحكومية التي يتم استثمارها فى الخارج غير مصرفية، وتتمتع بأعلى عائد، وأقل مخاطرة ومن السهل تحويلها إلى نقد سائل.
- كما تحسنت معايير الحوكمة* فى مصر بشكل ملحوظ بعد تطبيق قانون البنوك رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ الذى تطرق للعديد من الموضوعات المتعلقة بدعم أسس الحوكمة فى الجهاز المصرفى، مثل تشكيل لجان المراجعة ونشر التقارير، وتطبيق الإجراءات الخاصة بالتعامل فى حالة تضارب المصالح.
- كما اتخذ البنك المركزي المصري مجموعة من السياسات فى مجال الإصلاح المصرفى منذ ثلاث سنوات، والتي حمت مصر من سلبيات الأزمة المالية العالمية وأهمها:
 - تحديد حد أدنى لرأسمال البنك المصدر والمدفوع، بحيث لا يقل عن ٥٠٠ مليون جنيه مصرى.
 - بالنسبة للبنوك الأجنبية فيشترط فى منحها ترخيص بمزاولة نشاطها فى مصر أن تكون خاضعة لرقابة السلطة المختصة بالدولة الحاصل على جنسيتها، وضرورة موافقتها على إنشاء الفرع.
 - عدم السماح لأي بنك يمتلك أكثر من ١٠٪ من رأس المال المصدر لأي بنك آخر أو أى نسبة تؤدي إلى السيطرة الفعلية عليه.
 - تحديد الحدود القصوى لاستثمارات البنك فى الأوراق المالية وفى التمويل العقارى والائتمان لأغراض استهلاكية.
 - عدم جواز منح الائتمان بنسبة تتجاوز ٣٠٪ من القاعدة الرأسمالية للبنك.
 - القيام بعمليات دمج البنوك بهدف تقوية المراكز المالية للبنوك المتعثرة لتكون قادرة على المنافسة، مع ضمان إدارتها بشكل جيد.

* يحدد البنك الدولى الحوكمة باعتبارها "ممارسة السلطة فى تدبير موارد الدولة الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية".



■ تنوع آليات التمويل فى المرحلة المقبلة من خلال:

- تنشيط بورصة النيل للشركات المتوسطة والصغيرة.
- الانتهاء من الإطار المنظم لبورصة العقود.
- تطوير أداء سوق السندات وتنشيطه.
- الاعتماد على الصكوك كآلية للتمويل متوسط وطويل الأجل وتفعيل صناديق المؤشرات.
- تقديم خدمات مالية لمختلف المجالات الاقتصادية والشركات على اختلاف أحجامها، وتفعيل نشاط التأمين متناهي الصغر الذي يستهدف مساندة الشركات المتوسطة والصغيرة.
- تفعيل نشاط التأجير التمويلي لتوفير الدعم التمويلي اللازم لهذا القطاع لممارسة نشاطه بيسر أكبر.
- متابعة سياسة التواجد المتوازن لفروع شركات التأمين والتمويل العقاري وشركات التعامل فى الأوراق المالية فى كافة المحافظات.

آثار الأزمة العالمية على الاقتصاد المصري

بمقارنة معدل النمو السنوى لمجموعة من المؤشرات خلال الفترة (أكتوبر - ديسمبر) من عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٧ لقياس تأثير الأزمة وجد أن:

- هناك تراجع لمعدل النمو الاقتصادي إلى ٤,١٪ خلال الربع الأخير (أكتوبر - ديسمبر) من عام ٢٠٠٨ مقابل ٧,٦٪ خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٧.
- تراجع الإيرادات السياحية بنحو ٩٪ خلال الربع الأخير (أكتوبر - ديسمبر) من عام ٢٠٠٨، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٧.
- انخفاض إيرادات قناة السويس بنسبة ٢,٩٪ خلال الربع الأخير (أكتوبر - ديسمبر) من عام ٢٠٠٨، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٠٧.
- ارتفاع معدل البطالة إلى ٨,٨٪ خلال الربع الأخير (أكتوبر - ديسمبر) من عام ٢٠٠٨، مقارنة بمعدل يبلغ ٨,٦٪ خلال الربع السابق عليه من نفس العام.

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، تقرير مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي.

٢. أداء القطاع المالي غير المصرفي

اتخذت وزارة الاستثمار حزمة من الإجراءات لإصلاح القطاع المالي غير المصرفي - التي حدثت من أثر الأزمة المالية العالمية على مصر - لتنفذها على مرحلتين.

■ **المرحلة الأولى:** منذ عام ٢٠٠٤ واستمرت حتى نهاية عام ٢٠٠٨ وكان أهم سماتها:

- نظام للتأمين على الودائع بمستحققاتها وحقوق المودعين أفراد أو شركات.
- إصدار قانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين فى مصر فى مايو ٢٠٠٨، كان أبرز ما جاء به:
- أ. إنشاء هيئة جديدة ومجلس إدارة جديد للرقابة على شركات التأمين وإعادة التأمين.
- ب. دمج شركات التأمين الصغيرة فى كيان واحد هو الشركة القابضة للتأمين.
- ج. تحديد حد أدنى لرأسمال شركات التأمين وإعادة التأمين.

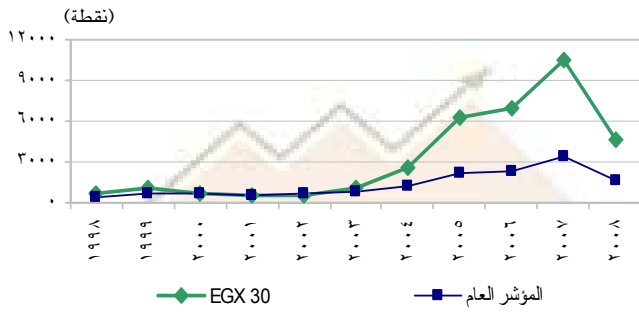
■ **المرحلة الثانية:** استكمال من برامج وإجراءات إصلاح القطاع

المالي غير المصرفي (٢٠٠٩ - ٢٠١٢) من خلال:

- التركيز على الجوانب المتعلقة بالثقافة المالية، والتي تتيح للجمهور التعامل الواعي مع المؤسسات المالية.
- تطوير البنية الأساسية للمعلومات الخاصة بالقطاع المالي.
- تقديم النصح المباشر للمواطنين بالمجان حال رغبتهم، بهدف التعريف بكيفية التعامل مع مؤسسات القطاع المالي.
- الحصول على الخدمات المالية واتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية على أساس سليم.
- توحيد جهات الرقابة المالية غير المصرفية من تمويل عقاري، وسوق مال، وتأمين فى جهة واحدة لتحقيق المزيد من الرقابة الفاعلة على الخدمات المالية.

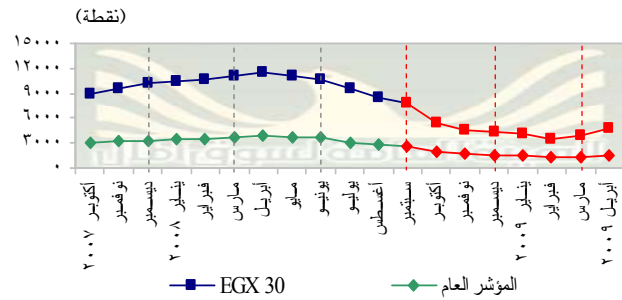
♦ القطاع المالي غير المصرفي يشمل (سوق المال، التأمين، التمويل العقاري، التأجير التمويلي).

تطور مؤشرى EGX 30 والمؤشر العام لسوق المال المصرى خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٨)



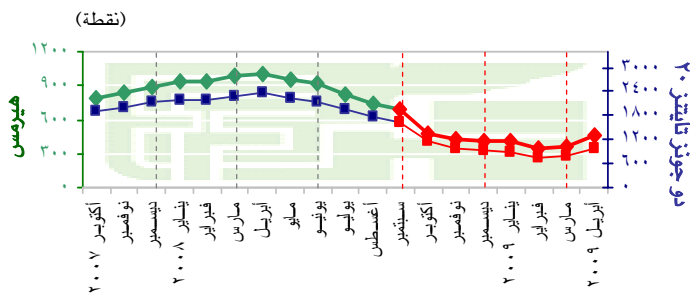
المصدر: البورصة المصرية.

تطور مؤشرى EGX 30 والمؤشر العام لسوق المال المصرى خلال الفترة (يناير ٢٠٠٨ - أبريل ٢٠٠٩)



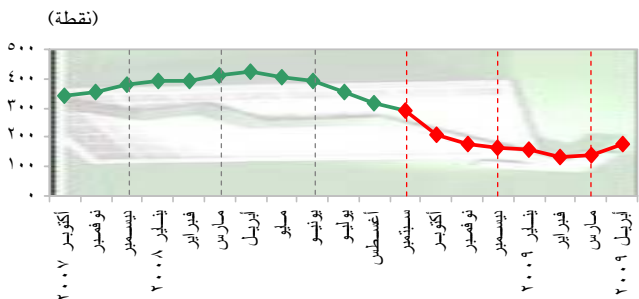
المصدر: البورصة المصرية.

تطور مؤشرى هيرمس ودو جونز تايتنز ٢٠ خلال الفترة (يناير ٢٠٠٨ - أبريل ٢٠٠٩)



المصدر: البورصة المصرية.

تطور مؤشر ستاندرد أند بورز مصر خلال الفترة (يناير ٢٠٠٨ - أبريل ٢٠٠٩)



المصدر: ستاندرد أند بورز.

٢. مؤشرات أداء البورصة المصرية

يتضح من تحليل بيانات مؤشرات سوق المال المصري اتجاهها إلى الانخفاض منذ بداية الأزمة المالية العالمية فى شهر سبتمبر ٢٠٠٨ حتى شهر ديسمبر ٢٠٠٨، وكان أكثر هذه المؤشرات تراجعاً هو مؤشر EGX 30 (الذي كان Case 30 حتى ١ مارس ٢٠٠٩) والذي تراجع خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٦٣,٩٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالى ١٨,٣٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

سجل المؤشر العام لسوق المال المصري تراجعاً خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٦٠,٦٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبنحو ١٨,٥٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

تراجع مؤشر دوجونز EGX مصر تايتنز ٢٠* خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٦٣,٦٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالى ١٩٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

انخفض مؤشر هيرمس خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٦٠,٩٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالى ١٥,٦٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

سجل مؤشر ستاندرد أند بورز مصر انخفاضا خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بنحو ٦٣,٥٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالى ١٩,٧٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

* يضم مؤشر EGX 30 أعلى ٣٠ شركة من حيث السيولة والنشاط

** يمثل مؤشر دوجونز EGX مصر تايتنز ٢٠ كافة الأسهم المتداولة فى البورصة المصرية ذات الأصل المصرى (جمهورية مصر العربية) فى ما عدا الأسهم التي لم يتم عليها تداول لمدة ٣٠ يوما أو أكثر خلال فترة الأشهر الثلاثة السابقة لاختيار الأسهم الممثلة للمؤشر.

٣. مؤشرات أداء البورصة المصرية (تابع):

- انخفض عدد الأوراق المالية المتداولة بالجنيه المصري خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ١.٥٪ مقارنة بعددها خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨، فى حين ارتفع عددها بحوالى ٢.٧٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.
- تراجع عدد الأوراق المالية المتداولة بالدولار الأمريكي خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٤.٧٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، كما تراجع عددها بحوالى ٢.٧٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.
- تراجع عدد العمليات بالجنيه المصرى خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٢٧.٨٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، بينما زاد عددها بحوالى ٨.٣٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.
- تراجع عدد العمليات بالدولار الأمريكي خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٤١.٣٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، كما تراجع عددها بحوالى ١٠.٤٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.
- تراجعت كمية الأوراق المالية المتداولة بالجنيه المصري خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ١٠.٧٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالى ١٣.٦٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.
- تراجعت كمية الأوراق المالية المتداولة بالدولار الأمريكي خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٦.٩٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، بينما استقرت عند نفس مستواها مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.
- تراجعت قيمة الأوراق المالية المتداولة بالجنيه المصري خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٦٧.٩٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالى ١٠٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.
- تراجعت قيمة الأوراق المالية المتداولة بالدولار الأمريكي خلال الربع الأول (يناير - مارس) من عام ٢٠٠٩ بحوالى ٩٢.٢٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٨، وبحوالى ٧.٨٪ مقارنة بالربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

حركة تداول الأوراق المالية

خلال الفترة (يناير - مارس) ٢٠٠٨ إلى (يناير - مارس) ٢٠٠٩

البيان	الوحدة	(يناير - مارس) ٢٠٠٨	(أبريل - يونيو) ٢٠٠٨	(يوليو - سبتمبر) ٢٠٠٨	(أكتوبر - ديسمبر) ٢٠٠٨	(يناير - مارس) ٢٠٠٩
عدد الأوراق المالية المتداولة	ورقة (بالجنيه المصري)	٩٣٣٦	٩٧١٨	٩٧٤٨	٨٩٥١	٩١٩٣
	ورقة (بالدولار الأمريكي)	٥٣١	٥٤٣	٥٠٤	٥٢٠	٥٠٦
عدد العمليات	مليون عملية (بالجنيه المصري)	٣.٦	٣.٨	٢.٤	٢.٤	٢.٦
	ألف عملية (بالدولار الأمريكي)	٩٧.٠	٧٦.٦	٥٤.٨	٦٣.٥	٥٦.٩
كمية الأوراق المالية المتداولة	بالجنيه المصري (مليار)	٥.٦	٦.١	٤.٠	٤.٤	٥.٠
	بالدولار الأمريكي (مليون)	٥٥٤.٠	٢٥٤.٣	١٧٣.٦	١٧٢	١٧١.٩
قيمة الأوراق المالية المتداولة	بالجنيه المصري (مليار)	١١٢.٣	١١٦.٧	٦٢.٤	٤٠	٣٦
	بالدولار الأمريكي (مليون)	٢٤٠٤.٨	١٠٤٩.٦	٣٦٩.٨	٢٠٤.٧	١٨٨.٧

○ تزايد القيمة خلال الربع الأخير مقارنة بالربع السابق عليه ○ تراجع القيمة خلال الربع الأخير مقارنة بالربع السابق عليه ○ ثبات القيمة خلال الربع الأخير مقارنة بالربع السابق عليه

المصدر: الهيئة العامة لسوق المال المصري.

القسم الثالث سياسات الحكومات تجاه الأزمة حتى نهاية أبريل ٢٠٠٩

قامت العديد من الدول بعقد المؤتمرات الطارئة لبحث تداعيات الأزمة، وسبل مواجهتها بصورة جماعية للوقوف على أنسب الحلول التي من شأنها إنقاذ اقتصادات الدول الكبرى من الانهيار والدخول فى حالة من الانكماش*، ونستعرض فى هذا القسم مجموعة من السياسات التى اتخذتها الحكومات لمواجهة الأزمة.

الولايات المتحدة الأمريكية

أقرت الحكومة الأمريكية خطة للتحفيز الاقتصادي وإعادة الاستثمار قيمتها ٧٨٧ مليار دولار أمريكي فى فبراير ٢٠٠٩.

ضخت الخزانة الأمريكية رؤوس أموال قدرها ١٢٥ مليار دولار فى أكبر تسعة بنوك أمريكية، وذلك فى إطار تنفيذ خطة الإنقاذ المالي التى أقرتها السلطات الأمريكية بهدف استعادة الثقة فى أسواق الائتمان .

تأميم الجزء الأكبر من نشاط شركة "ايه اي جي" العملاقة - أكبر شركة تأمين فى العالم - لإنقاذها، وذلك بشراء ديونها المتعثرة بمبلغ ٨٥ مليار دولار أمريكي.

أعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خفض سعر الفائدة على الإقراض بين البنوك الأمريكية ليتراوح ما بين صفر و ٠.٢٥٪.

منحت الحكومة الأمريكية قرضا طارئا قيمته ١٣,٤ مليار دولار إلى شركات إنتاج السيارات، مقابل خطط لإصلاحها فى موعد أقصاه ٣١ مارس ٢٠٠٩، وذلك للإبقاء على صناعة السيارات الأمريكية، وتقاضي المزيد من الركود الاقتصادي فى الولايات المتحدة، حيث يعد قطاع السيارات ثاني أكبر القطاعات تأثرا بالأزمة بعد القطاع المالي.

قامت الحكومة الأمريكية بإقراض شركة جنرال موتورز حوالي ٩,٤ مليارات دولار بفائدة مخفضة، لكي تستطيع الاستمرار فى أدائها ولمساعدتها للتغلب على أزمته المالية التى كادت أن تؤدي بها لإشهار إفلاسها.

تقديم تخفيضات ضريبية بقيمة ٣٠٠ مليار دولار، تمثل ٤٠٪ من خطة التحفيز الاقتصادية التى أقرتها الإدارة الأمريكية الجديدة لإنعاش الاقتصاد، والتي من المخطط أن تؤدى إلى استفادة العمال بحوالي ١٥٠ مليار دولار، فى حين ستستفيد الشركات بما قيمته ١٠٠ مليار دولار.

المصدر: الموقع الرسمى للبيت الأبيض - وزارة الخزانة الأمريكية - بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

دول أوربية

خفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة بنسبة ٠,٧٥٪ فى خطوة غير مسبوقه لتصل إلى ٢,٥٪.

ضخ الاتحاد الأوروبي مبلغ ٢٠٠ مليار يورو بما يعادل ١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لحفز النمو الاقتصادي فى دول الاتحاد.

قرر قادة الإتحاد الأوروبي دعم احتياطي صندوق النقد الدولي بأكثر من مائة مليار دولار، إلى جانب مضاعفة قيمة المساعدة الطارئة إلى أوروبا الشرقية لتبلغ ٥٠ مليار يورو.

المصدر: البنك المركزي الأوروبي.

* يحدث الانكماش عندما يعاني اقتصاد الدولة من كساد أو ركود، نتيجة قلة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى تراجع مؤقت لأوجه النشاط الاقتصادي.

تابع: دول أوروبية

- خفض بنك إنجلترا أسعار الفائدة على الإقراض فى بريطانيا بنحو ١٪ لتصل إلى ٢٪. ثم قرر خفض سعر الفائدة مرة أخرى بنسبة ٠,٥٪ ليصل إلى ١,٥٪ ثم خفضه مرة ثالثة ليصل إلى ١٪ وهو ما يُعدُّ أدنى مستوى لسعر الفائدة فى بريطانيا.
- أطلقت بريطانيا ثاني خطة إنقاذ للبنوك المتعثرة مدتها ثلاثة أشهر، معتمدة فى ذلك على قيام بنك إنجلترا المركزي بزيادة المعروض النقدي، والتي تتيح للبنوك التأمين ضد الخسائر والأصول ذات المخاطر المرتفعة، كما قامت الحكومة بتقديم ضمانات على ديونها وتأسيس صندوق قيمته ٥٠ مليار جنيه إسترليني لشراء الأوراق المالية ذات الجودة المرتفعة من أجل ضمان حرية تدفق السيولة.
- ضخت الحكومة الأيرلندية أكثر من ٧,٧ مليارات دولار فى ثلاثة بنوك لدعم السيولة فيها وتمكينها من الإقراض لمجالات الاستثمار مقابل امتلاك الحكومة أسهما فيها.
- أقرت الحكومة الألمانية خطة إنعاش اقتصادي تبلغ ٥٠ مليار يورو.

المصدر: بنك إنجلترا - بنك الاحتياط النيوزلندي - وزارة المالية الإيرلندية - الموقع الرسمى للحكومة الألمانية.

دول آسيوية

- وضعت اليابان خطة تحفيز اقتصادية قوامها ٢٥٥ مليار دولار لإنعاش الاقتصاد الياباني، والتي تتضمن حزمة من الإجراءات لزيادة فرص العمل، وتشجيع الإقراض وضخ الأموال فى النظام المصرفي.
- أعلن رئيس الوزراء الياباني فى مؤتمر دافوس (٢٨ يناير - ١ فبراير) عام ٢٠٠٩، أن بلاده ستقدم ١٧ مليار دولار أمريكي لمساعدة الدول الآسيوية على مواجهة الأزمة المالية العالمية.
- صرح وزير المالية الياباني يوم ٣ مارس ٢٠٠٩ أن بلاده ستستخدم جزءاً من احتياطي النقد الاجنبي لديها لتخفيف حدة الأزمة المالية العالمية.
- رصدت اليابان يوم ١٤ مارس ٢٠٠٩ قروضاً قيمتها خمسة مليارات دولار لمساعدة الدول النامية التي تضررت بشدة من الأزمة المالية العالمية إقامة مشاريع البنية التحتية بها.
- قرر بنك اليابان المركزي الإبقاء على أسعار القروض القصيرة الأجل عند ٠,١٪، فى حين قامت استراليا بتخفيض سعر الفائدة بربع نقطة ليصل إلى ٣٪ وذلك للمرة الخامسة خلال ستة أشهر.

المصدر: الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء اليابانية.

تابع: دول آسيوية

- خفض البنك المركزى لكوريا الجنوبية أسعار الفائدة بنسبة ٠,٧٥٪ لتصل إلى ٤,٢٥٪ وعرضت ضمانات للديون الخارجية، ووضعت خطط لحفز النمو ودعم الاقتصاد الذي يعتمد على الصادرات.
- أعلنت كوريا الجنوبية يوم ١٢ أبريل ٢٠٠٩، عزمها انفاق ٣٧٦,٥ مليون دولار أمريكى لمساعدة صناعة السيارات على اجتياز التباطؤ الاقتصادي العالمى.

المصدر: البنك المركزى الكورى الجنوبي - الموقع الإلكتروني الرسمى للحكومة الكورية.

الدول العربية

- ضخّت الحكومة السعودية نحو ثلاثة مليارات دولار فى بنوكها وخفضت سعر الفائدة مما إنعكس بالإيجاب على أداء مؤشر سوق المال، كما خفض البنك المركزى السعودى سعر إعادة الشراء الرئيسى بنسبة ٠,٥٪ ليصل إلى ٢٪ وذلك لدعم الاقتصاد المحلى وتعزيز الثقة بالنظام المصرفى.
- ضخّت الحكومة الكويتية ثلاثمائة مليون دينار بالبورصة من خلال إنشاء صندوق قيمته ١,٥ مليار دينار للحد من تراجع الأسهم.
- قرر بنك الكويت المركزى يوم ١٣ أبريل ٢٠٠٩، خفض سعر الفائدة القياسى ٠,٢٥٪ ليصل إلى ٣,٥٪، وذلك بهدف خفض تكلفة التمويل وتنشيط الاقتصاد المحلى.
- أعلنت بورصة دبي عن إعادة هيكلة علامتها التجارية تحت اسم "ناسداك دبي"، وذلك لتنشيط دبي كمنصة استثمارية لمختلف أنحاء العالم، باعتبارها سوق الأسهم العالمية التى تخدم المنطقة، وتمتلك بورصة دبي، ثلثي الأسهم فى ناسداك دبي فى حين تمتلك مجموعة "ناسداك أو إم إكس" الثلث الباقى.
- ضخّت الحكومة الإماراتية نحو سبعة مليارات دولار، كما خفض مصرف الإمارات المركزى سعر إعادة الشراء الرئيسى بنسبة ٠,٥٪ ليصل إلى ١٪، وذلك لدعم الاقتصاد المحلى وتعزيز الثقة بالنظام المصرفى.
- أعلنت حكومة أبو ظبى أنها ستضخ ١٦ مليار درهم فى خمسة بنوك محلية عبر إصدار سندات لدعم رؤوس أموالها.
- عقد اتفاق بين الاتحاد النقدي الخليجي والنظام الأساسى للمجلس النقدي الخليجي لتأسيس البنك المركزى وإصدار العملة الموحدة والذي يمنح البنك المركزى مسؤولية مراقبة الأنظمة المصرفية فى كل دول مجلس التعاون.
- اتجاء الصناديق السيادية الخليجية إلى دعم الاقتصادات المتعثرة فى الشرق الأوسط بدلا من دعمها للأسواق المالية الغربية، وذلك لحماية نفسها من تداعيات الأزمة والخسائر التى تتكبدها الأسواق الأمريكية والبريطانية.

المصدر: البنك المركزى السعودى - مصرف الإمارات العربية المتحدة - وزارة المالية الكويتية - مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تابع: الدول العربية

- خفض البنك المركزي التونسي سعر الفائدة الرئيسي إلى ٤,٥٪.
- قررت الحكومة القطرية شراء محافظ استثمارات الأسهم المحلية المسجلة فى البورصة والمملوكة للبنوك المحلية.
- وضعت الحكومة الأردنية خطة تتضمن تخفيض النفقات بنحو ١٨٣ مليون دينار (ما يعادل ٢٥٨ مليون دولار امريكى).
- وقعت الحكومة الأردنية يوم ١٥ مارس ٢٠٠٩ على قرض من صندوق النقد العربى بنحو ٣٢,٥ مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات.
- خفض البنك المركزى العراقى سعر الفائدة الاساسى بواقع ٢٪ يوم ٣٠ مارس ٢٠٠٩ ، ليصل إلى ٩٪ سعياً لحفز النمو الاقتصادى.

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية - البنك المركزى التونسى - الموقع الرسمى للحكومة القطرية - الموقع الرسمى للحكومة الأردنية - البنك المركزى العراقى.

مصر

- حددت الحكومة ٥ محاور لمواجهة الأزمة العالمية وهي:

- المحور الأول: حزمة التحفيز الاقتصادى لتشجيع الاستثمارات وزيادة الإنفاق العام بنحو ١٥ مليار جنيه فى ستة الأشهر الأولى من العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ فى مجال الاستثمارات العامة.
- المحور الثانى: مواجهة تداعيات الأزمة على البطالة من خلال وضع برنامج اجتماعى يراعى تشجيع الشركات على عدم التخلي عن العمالة ، ووضع خطة لدعم قطاع الزراعة والمزارعين.
- المحور الثالث: استخدام المدخرات القومية من خلال بحث ودراسة الاستخدام الأمثل لها.
- المحور الرابع: تطوير التجارة الداخلية من خلال برنامج يستهدف ترشيد جزء كبير من هدر السلع ، وخفض الفاقد فى التداول، وإنهاء الاحتكار.
- المحور الخامس: جذب الاستثمارات العربية عن طريق التنسيق مع الدول العربية التى تتمتع بفائض فى عائدات النفط لضخ الاستثمارات فى مصر.

المصدر: موقع رئاسة مجلس الوزراء.

تابع: مصر

- خفض البنك المركزى المصرى سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بنسبة ٠,٥% ليصبح ١٠% للإيداع و ١٢% للإقراض.
- إعلان الحكومة المصرية عن خطة لضخ ١٥ مليار جنيه من خلال البرنامج القومى لشراكة القطاعين العام والخاص، للإسراع بمشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية، وتم تخصيص ٨٠٠ مليون جنيه منها للمحافظات.
- تنفيذ وزارة التجارة والصناعة لخطة عاجلة لمواجهة تداعيات الأزمة على المصنّعين والمصدّرين بتكلفة بلغت ٧ مليارات جنيه مصري.
- ألقى البنك المركزي البنوك التي تمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطي البالغة ١٤%، وذلك في حدود ما تمنحه منها اعتبارا من أول يناير ٢٠٠٩ لتشجيع البنوك على منح الائتمان لهذه الشركات، ويسهم هذا الإجراء في تخفيض تكلفة الائتمان على هذه النوعية من المشروعات بنسبة لا تقل عن ١,٥%.
- تطوير نظام العمل بالبورصة المصرية لتصبح مركزا ماليا إقليميا فى الشرق الأوسط وقارة أفريقيا، بتشغيل نظام X-Stream، والذي يُعدُّ أحد منتجات شركة Nasdaq OMX العالمية، ويسمح هذا النظام بتعدد أسواق التداول، وتعدد الأصول والمنتجات المتداولة بكل سوق بتكامل وترابط، كما يسمح بتجاوز عدد العمليات المنفذة ضعف الحد.
- تدشين أول صندوق للمؤشرات فى السوق على مؤشر EGX 30 تحت اسم XT-MISR، ويُعدُّ الصندوق هو الأول من نوعه الذى يتم إصداره وتداوله فى أسواق المنطقة العربية، حيث يتكون الصندوق الجديد من سلة من الأوراق المالية المكونة لمؤشر البورصة الرئيسي EGX 30.
- إصدار أول صندوق مؤشرات على مؤشر دو جونز EGX مصر تايتنز ٢٠، وتداول وثائقه ببورصة يورونكست بباريس، والذي يضم أنشط عشرين شركة فى البورصة المصرية من حيث السيولة وصافى الإيرادات ورأس المال السوقي.
- تعديل قواعد القيد بالبورصة المصرية، والسماح بالتعامل على أسهم الخزينة بما يمكن الشركات المقيدة من التعامل على أسهم الخزينة الخاصة بها لغرض الحفاظ على استقرار الأوراق المالية الخاصة بها، وذلك من خلال أداء دور صانع السوق بالنسبة لأوراقه.
- تعديل المعيارين رقم ٢٥، ٢٦ من معايير المحاسبة المصرية التي تهدف إلى وضع أسس للاعتراف ولقياس الأصول المالية والالتزامات المالية، والمتضمنة لأدوات الإفصاح والعرض للأدوات المالية، لتصبح متوافقة مع معايير المحاسبة الدولية وتتضمن قواعد للتيسير على الشركات، حيث تسمح لمن يرغب من الشركات بالتحويل من محفظة الأدوات المالية بغرض المتاجرة إلى أي من مجموعتى الأدوات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، أو الأدوات المالية المتاحة للبيع.
- عدم السماح بتسجيل الأوامر على نظام التداول التي تتجاوز نسبة ٢٠% من سعر الفتح، وذلك للأوراق المالية المسموح لها بالتداول دون التقيد بالحدود السعرية.
- إعلان وزير الدولة للتنمية الاقتصادية إنشاء مرصد لمتابعة التطورات المتلاحقة فى سوق العمل لرصد مؤشرات التشغيل، وذلك للمساعدة فى احتواء تداعيات الأزمة المالية العالمية.

صدر عن سلسلة تقارير معلوماتية

عدد	عنوان التقرير	تاريخ الإصدار
.١	مستوى معيشة الأسرة المصرية .. هل تغيرَ خلال السنوات العشر الماضية؟	يناير ٢٠٠٧
.٢	هل تغيرَ نمط الحياة الزراعية في مصر؟	فبراير ٢٠٠٧
.٣	أنفلونزا الطيور وتداعياتها عالمياً ومحلياً	مارس ٢٠٠٧
.٤	ملاح التبادل التجاري بين مصر والدول العربية	أبريل ٢٠٠٧
.٥	هل أصبحت سوق الأوراق المالية أداة ذات تأثير في الاقتصاد المصري؟	مايو ٢٠٠٧
.٦	هل تغيرت نتائج الثانوية العامة خلال السنوات الأخيرة؟	يونيو ٢٠٠٧
.٧	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الخمس الماضية	يوليو ٢٠٠٧
.٨	ماذا يأكل المواطن المصري؟	أغسطس ٢٠٠٧
.٩	سوق العقارات في مصر	سبتمبر ٢٠٠٧
.١٠	ماذا لو اكتفت الأسرة المصرية بطفلين؟	أكتوبر ٢٠٠٧
.١١	السيارات في مصر..... أرقام وحقائق	نوفمبر ٢٠٠٧
.١٢	السياحة في مصر... هل أصبحت بالفعل قاطرة للتنمية الاقتصادية؟	ديسمبر ٢٠٠٧
.١٣	الدعم... أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية	يناير ٢٠٠٨
.١٤	سوق القمح العالمي... إلى أين؟	فبراير ٢٠٠٨
.١٥	أنفلونزا الطيور... هل مازالت خطراً يهدد مصر والعالم؟	مارس ٢٠٠٨
.١٦	سمات التعليم الجامعي والعالي	أبريل ٢٠٠٨
.١٧	المدونات المصرية: فضاء اجتماعي جديد	مايو ٢٠٠٨
.١٨	تحويلات المهاجرين إلى مصر والعالم	يونيو ٢٠٠٨
.١٩	خريطة دعم استهلاك البترول في العالم ... أين تقع مصر؟	يوليو ٢٠٠٨
.٢٠	الملاح الصحية للأطفال في مصر ... هل تغيرت؟	أغسطس ٢٠٠٨
.٢١	حوادث الطرق في مصر	سبتمبر ٢٠٠٨
.٢٢	الانتخابات الرئاسية الأمريكية ٢٠٠٨.. من الرئيس القادم؟	أكتوبر ٢٠٠٨
.٢٣	العلاقات المصرية الأمريكية من واقع آراء المواطن الأمريكي	نوفمبر ٢٠٠٨
.٢٤	ملاح المسنين في مصر	ديسمبر ٢٠٠٨
.٢٥	مصر ودول حوض النيل ... علاقات ممتدة	يناير ٢٠٠٩
.٢٦	الصراع العربي الإسرائيلي ... هل يُحسم ديموجرافيا؟	فبراير ٢٠٠٩
.٢٧	هل تغير المناخ في مصر خلال العشرين عاماً الماضية؟	مارس ٢٠٠٩
.٢٨	أداء الأسواق في ظل الأزمة المالية العالمية	أبريل ٢٠٠٩



اش مجلس الشعب - قصر العينى - القاهرة - مصر
ص.ب: ١٩١ مجلس الشعب رقم بريدى: ١١٥٨٢ تليفون: ٢٧٩٢٩٢٩٢ (٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٢٩٢٢٢ (٢٠٢)
الموقع على الإنترنت: www.idsc.gov.eg البريد الإلكتروني: info@idsc.net.eg
خدمة الإنترنت المجانى: ٠٧٧٧٣٠٤٠

جميع حقوق الطبع محفوظة © ٢٠٠٩ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء المصرى

رقم الإيداع: ٢٠٠٧/١٢٧٩٣

ISSN:1687-9074